الأمم المتحدة

A/78/PV.64

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والسبعون

الجلسة العامة **64**

الاثنين، 25 آذار/مارس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

البند 138 من جدول الأعمال (*تابع*)

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 21 آذار/مارس 2024 موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة (A/78/707/Add.3)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للممارسة المتبعة، أود أن أوجه نظر الجمعية العامة إلى الوثيقة A/78/707/Add.3 التي يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه منذ صدور رسالته الواردة في الوثيقة A/78/707/Add.2، سددت دومينيكا المبالغ اللازمة لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة 19 من الميثاق.

هل لي إذن أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البند 118 من جدول الأعمال

الاحتفال بإلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للقرار 345/73 الصادر في 16 أيلول/سبتمبر 2019، ستعقد الجمعية العامة اجتماعاً تذكارياً بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

بيان الرئيس

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أنوه بالمتكلم الرئيسي، السير هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية، والمتحدثة الشابة يولاندا كينغ، وأرحب بحضورهما هنا بيننا اليوم. فحضورهما محل تقدير كبير.

نجتمع اليوم في إطار الاحتفال الرسمي باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويكتسي هذا اليوم أهمية بالغة بتوحيدنا في التزام مشترك بإحياء ذكرى أولئك

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الذين تحملوا معاناة لا يمكن تصورها خلال أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية. وفي هذه المناسبة الحزينة، نتوقف لنتفكر في عشرات الملايين من الأفارقة المستعبَدين الذين وقعوا ضحايا للاتجار وبيعوا رقيقاً ونتذكرهم، ناهيكم عن طمس هويتهم وتعريضهم لعنف مستمر بلا هوادة ولأفظع أشكال التجريد من الإنسانية التي يمكن تخيلها. وتخليداً لذكراهم، لا نزال نشعر بالبطش المؤلم الذي تحملوه في نضالهم من أجل الحرية.

وأغتنم هذه اللحظة أيضاً لإحياء ذكرى عدد لا يُحصى من الأرواح التي هلكت في الرحلة المروعة عبر الممر الأوسط، مقبرة المحيط الأطلسي الموحشة. لم يُحرم هؤلاء الملايين من الناس – وهم بشر مثلنا جميعاً – من حريتهم الجسدية فحسب، بل سُلبت منهم أيضاً هويتهم وكرامتهم. لقد استحدثت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي – وهي إحدى أبشع الجرائم ضد الإنسانية التي امتدت لأكثر من أربعة قرون – نظاماً بغيضاً ومقيتاً من العبودية ذا طابع تجاري وعنصري على السواء.

ولا يمكن تصور أن المستعبَدين كان يُنظر إليهم بكل قسوة على أنهم مجرد سلع للبيع والاستغلال وأنهم تحملوا أهوالاً لا توصف على أيدي مضطهديهم رفقة أطفالهم الذين وُلدوا في ظل العبودية لتتواصل الحلقة المفرغة من الاستعباد والمعاناة. ولكن على الرغم من قرون من الصدمات المتوارثة بين الأجيال، أَظهر المستعبَدون وأحفادهم صموداً وكرامة ملحوظين، متحدّين بشجاعة ظروف استعبادهم اللاإنسانية. ونشيد بذكرى أولئك الثوار والشخصيات مثل صامويل شارب وسادجرنر تروث وغاسبار يانغا وآخرين غيرهم ممن خاضوا معارك باسلة من أجل نيل الحرية. وانتقالاً من الحياة السياسية إلى الفنون، مهّد هؤلاء القادة الطريق للحركات الداعية إلى إلغاء العبودية بإلهام العشرات من حركات التحرر وإذكاء الرغبة في التحرر نحو إيجاد طرق بديلة للتفكير في مناهضة العنصرية وفي العدالة والمساواة. وعندما نتأمل في الإسهامات المتعددة للسكان المنحدرين من أصل أفريقي – بدءاً من الهندسة المعمارية والتصميم الحضري والأداء المتناغم للكابويرا، مروراً بالنغمات التي تلامس الروح في الأغاني الكنسية الأفريقية – الأمريكية، وصولاً إلى الشعر المؤثر للنضال السياسي الذي جسده رواد مثل إيميه سيزير – نرى أن إسهاماتهم ظلت محفورة في ذاكرتنا والعالم من حولنا. يجب الاعتراف بالقيمة الكبيرة لفنهم ومساعيهم والاحتفاء بها على النحو الذي يستحقونه عن جدارة. ويجب أن ندرك أيضاً الحاجة الملحة إلى كفالة المساءلة وجبر الضرر بوصفهما جزءاً لا يتجزأ من السعي إلى تحقيق العدالة الحقيقية.

ويروم هذا الاجتماع التذكاري السنوي مواصلة تسليط الضوء على الأعمال الفظيعة المرتكبة وكذلك على العنصرية والتحيز المتواصلين اللذين لا تزال مجتمعاتنا تعاني منهما حتى اليوم. إنها تركات الرق التي لا تزال تلوح في الأفق على الرغم من إلغائها منذ أكثر من قرن. ولا يزال السكان المنحدرون من أصل أفريقي يعانون من العنصرية النظمية والتمييز والتفاوتات الدائمة في الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والتوظيف والفرص الاقتصادية. ويتعين على الدول والمؤسسات والأفراد الاعتراف بأدوارهم في ترسيخ تلك التركات من الظلم واتخاذ خطوات مجدية نحو تحقيق العدالة التعويضية.

وإسهاماً مني في تعزيز المحادثات الصريحة هنا في الأمم المتحدة بشأن المسألة الهامة للعدالة التعويضية، سأعقد صباح يوم غد ”حوار غاياب“ صباحياً يضم عدداً صغيراً من المجموعات الإقليمية للممثلين الدائمين. ولا تزال حركة العدالة التعويضية العالمية تكتسب زخماً، مما يشير إلى الاعتراف المتزايد بالحاجة إلى معالجة آثار الاسترقاق وإصلاحها. ومع اقتراب العقد الدولي الأول للمنحدرين من أصل أفريقي من نهايته، فلنطرح السؤال التالي: هل تحققت أهدافه؟ وأعتقد أن الجواب هو: ليس بعد. لذلك أشجع الجميع على النظر في دعوة المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي إلى إعلان عقد دولي ثانٍ يركز على العدالة التعويضية والاعتراف والإنصاف.

في الختام، يجدر التذكير بأن توسان لوفيرتور أعلن بكلمات ملهمة في عام 1802 عندما كان محبوساً لدى آسريه:

”بإسقاطي، لم تقطعوا في سانت دومينغو سوى جذع شجرة الحرية؛ وستنبت مرة أخرى من جذورها لأنها متفرعة وعميقة“.

ويعنيني كثيراً أن أستحضر كلمات ثائر من دعاة إلغاء العبودية ألقاها من المكان الذي أصبح اليوم يحمل اسم هايتي، وهي دولة لا تزال تعاني للأسف من دوامة العنف. تتغلغل مخلفات الرق في نسيج من الفقر والعنف يبعث على الأسى في هايتي، مما يشير إلى التداعيات الواقعية والمعاصرة لجريمة ضد الإنسانية دامت قروناً طويلة. ويجب معالجتها ببساطة لأن تأخير العدالة هو إنكار للعدالة. وكلما تأخرنا في السعي إلى تحقيق العدالة، وقفنا في طريق إحلال السلام. لقد حان الوقت لتصحيح أخطاء العنصرية النظمية والظلم المنهجي. فلنستمر أيضاً في توعية الأجيال الحالية والمقبلة حول تاريخ الرق وتركته الدائمة بدقة وصدق. فلنسترجع ونكتب القصص الحقيقية للأفارقة والمنحدرين من أصل أفريقي لنبني مستقبلًا يسوده العدل والمساواة والكرامة للجميع، وهو طموح سيشرح تفاصيله بلا شك المتكلمون المدعوون اليوم.

ووفقاً للمادة 70 من النظام الداخلي للجمعية العامة، أعطي الكلمة الآن للسيد كورتيناي راتراي، رئيس ديوان المكتب التنفيذي للأمين العام، لكي يدلي ببيان بالنيابة عن الأمين العام.

السيد راتراي (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أحضر هنا للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

وأود أن أقرأ رسالة من الأمين العام بمناسبة هذا الاحتفال السنوي الهام.

”ناضل الأفارقة المستعبَدون في سبيل نيل حريتهم على امتداد 400 عام في وقت كانت فيه القوى الاستعمارية وغيرها ترتكب جرائمها المروعة ضدهم. ويحُلّ اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مناسبةً نتذكر فيها ملايين الأفارقة الذين وقعوا ضحايا للاتجار والرق ونحيي ذكراهم. لقد حُكم عليهم بأن يقضوا حياتهم في رعب، إذ كان يمارَس عليهم الاغتصاب والجلد والقتل وكانوا يعرَّضون لضروب أخرى من الفظائع والإهانات. وكان عدد كبير ممن نظموا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ودبروها يكدسون الثروات الطائلة. وكان ضحايا الرق في الوقت نفسه يُحرمون من التعليم والرعاية الصحية ومن الاستفادة من الفرص ومن العيش في رخاء. وقد شكل ذلك الوضع مهداً نهض عليه نظام طبقي عنيف قائم على فكرة تفوق العنصر الأبيض، وهو نظام لا يزال صداه يتردد حتى اليوم. ولا يزال أحفاد الأفارقة المستعبَدين والمنحدرين من أصل أفريقي يناضلون من أجل نيل المساواة في الحقوق والحريات في أنحاء العالم قاطبة. ونرفض اليوم وكل يوم التركة التي خلفتها هذه الجريمة المروعة ضد الإنسانية. وندعو إلى إرساء أطر للعدالة التعويضية وسيلةً تعين في التغلب على الإقصاء والتمييز اللذين طالا أجيالاً متعددة. وننادي بإيجاد الفضاء الملائم والظروف اللازمة للتعافي والجبر والعدالة. ونؤكد في المقام الأول تصميمنا على العمل في سبيل عالم خال من العنصرية والتمييز والتعصب والكراهية. فلنتخذ من ذكرى ضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مناسبة نوحِّد فيها جهودنا من أجل أن ينعم الناس كافة بحقوق الإنسان والكرامة والفرص.“

وفي هذه الذكرى الهامة، نتذكر أيضاً شجاعة أجيال من الأفارقة المستعبَدين وأحفادهم الذين وقفوا في وجه الظلم والاستعباد. قاوم الأفارقة المستعبَدون آسريهم وثاروا على أسيادهم وسعوا إلى التحرر من قيودهم من بداية عمليات الاختطاف، إلى باب اللاعودة في أفريقيا، إلى المدن والمزارع التي أُجبروا على العمل فيها.

إن المقاومة الحازمة التي أبدتها نانى ملكة العبيد الآبقين المارون في بلدي جامايكا قد أجبرت الإمبراطورية البريطانية على الجلوس إلى طاولة السلام. ويُحتفل سنوياً في البرازيل بريادة ”زومبي دوس بالماريس“ ونضاله في يوم التوعية بالسود. وقد أجهضت المهارة الدبلوماسية والبراعة العسكرية لنزينغا مباندي من ندونغو وماتامبا، الواقعة في أنغولا حالياً، طموحات البرتغال الاستعمارية. وحوّلت بطولة توسان لوفرتور في سانت دومينغو، هايتي حالياً، تمرداً للعبيد إلى حركة

ثورية. وخاطرت هاريت تابمان بحياتها هنا، في الولايات المتحدة، من أجل نيل الحرية وساعدت الآخرين على التحرر عبر شبكة السكك السرية. وتمردت مجموعة من شعب الإيبو من نيجيريا الحالية على متن سفينة للعبيد كانت في طريقها إلى ولاية جورجيا الأمريكية وأغرقت آسريها قبل أن تُقْدم على انتحار جماعي مأساوي، رافضة التخلي عن كرامتها وحريتها.

سأحضر هذا المساء افتتاح معرض جديد للأمم المتحدة يحكي قصة ذلك الحدث المأساوي. لقد ألهمت النضالات البطولية لهؤلاء القادة وكثير من القادة الآخرين أجيالاً من النشطاء. لكنها لم تنته. ولا يزال أحفاد الأفارقة المستعبَدين والمنحدرين من أصل أفريقي يناضلون من أجل الحصول على حقوقهم وحرياتهم في جميع أنحاء العالم.

ولا تزال الكذبة الأصلية لتفوق العرق الأبيض، التي سوّغت وبررت فظائع تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وقوانين جيم كرو ونظام الفصل العنصري، تُسمّم الجماعات والمجتمعات. وإذ نستذكر اليوم قروناً من الظلم، يقع على عاتقنا أن نرفض الاضطهاد العنصري ونفككه ونضع حداً لانتشار الكراهية والأكاذيب على شبكة الإنترنت ونواجه تركة الرق الدائمة من تهميش وإفقار. ويجب أن نعالج آثار أجيال من الإقصاء والتمييز أدت إلى تفاوتات صارخة في الرعاية الصحية والتعليم والفرص الاجتماعية والاقتصادية، وهي تفاوتات لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا كما نعلم.

ولكل فرد ومن جميع فئات المجتمع دور يؤديه في العمل على التعافي والجبر في العديد من البلدان التي تأثرت بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويمكن أن يعين الاعتراف بجرائم الماضي الفظيعة وطلب الصفح عنها ووضع آليات تحقق الانتصاف ورفض الكراهية والتمييز بجميع أشكاله في التعافي من الصدمة المتوارثة بين الأجيال وإصلاح المجتمعات الممزقة والمقسَّمة.

وإذ نتذكر اليوم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فلنضاعف جهودنا لمواجهة إرث العبودية في جماعاتنا ومجتمعاتنا. فلنعقد العزم معاً على أن نتعلم من دروس التاريخ ونبني عالماً أكثر عدلاً ومساواة وازدهاراً لنا جميعاً.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر رئيس الديوان بالمكتب التنفيذي للأمين العام.

وقبل المضي قدماً، وكما أشرت في رسالتيّ المؤرختين 26 كانون الثاني/يناير 2024 و 7 آذار/مارس 2024، أود أن أستشير الأعضاء بشأن دعوة الشخصين التالي اسماهما للتكلم أمام الجمعية في هذه الجلسة: السيد هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية ورئيس لجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية؛ والسيدة يولاندا ريني كينغ، ناشطة شابة.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب، دون أن يشكل هذا سابقة، في دعوة هذين المتكلمين إلى الإدلاء ببيانيهما في هذه الجلسة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن السيد هيلاري بيكلز، نائب رئيس جامعة جزر الهند الغربية ورئيس لجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية، إلى أخذ الكلمة.

السيد هيلاري بيكلز (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني ويسعدني أن أتكلم أمام هذه الهيئة وأنا على علم بأنكم، سيدي الرئيس، من خريجي جامعة جزر الهند الغربية، الجامعة الرائدة في منطقة البحر الكاريبي التي أتشرف برئاستها.

إننا نجتمع هنا لنتأمل ونسلط الضوء على هذا اليوم الذي خصصته الأمم المتحدة لإحياء ذكرى أكبر جريمة ضد الإنسانية في هذا العصر الحديث، بل يمكن القول في أي عصر من عصور التطور البشري، وهي الاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأجساد الأفريقية المكبَّلة والمستعبَدة والمتَّخذة سلعةً ومتاعاً والمسلوبة من إنسانيتها. ابتكرت أوروبا وإمبراطورياتها الاستعمارية بهذه التجارة الخبيثة استراتيجية لتحويل هذا الإجرام إلى رأس مال وتحويل دماء النساء والرجال والفتيات والفتيان الأفارقة إلى استثمار يدر ثروة مالية طائلة على المصارف الكبرى والحكومات والعائلات والكنائس والجامعات

والعائلات الملكية والعائلات العادية؛ وتركت لنا هذه التجارة الخبيثة جراحاً إنسانية موروثة لم تلتئم بعد لنستكشفها ونتباحث حولها.

لقد باتت الآن عبئاً يقع على عاتق البشرية جمعاء يجب أن نحمله. ويظل هذا العبء يثقل كاهل جميع السود الذين لا يزالون يعانون من تداعيات هذا السيل من التهميش الاقتصادي والاضطهاد الاجتماعي والثقافي والخداع السياسي ويقترن بنضالهم من أجل الحرية والعدالة والآن النضال من أجل إضفاء الشرعية على أسباب العدالة التعويضية.

وبينما أتكلم، ندعو إلى تحقيق العدالة لشعب هايتي الذي كان ينبغي أن تُرفع له القبعة لكونه أول بلد ينهي شرّ الرّق. وكان ينبغي تكريمهم باعتبارهم أنبل النماذج للحرية وللاحتفاء بالإمكانات الديمقراطية في الحداثة الغربية. ولكن على العكس، فقد عاقبهم العالم الغربي بسبب أفعالهم الجريئة وجرت شيطنتهم بدلا من تبجيلهم. وبقيادة فرنسا ودعم من أوروبا بأكملها والولايات المتحدة الأمريكية، أُجبروا على دفع الدية في شكل تعويضات عن إطاحتهم بمستعبديهم. وهناك أمثلة لا حصر لها على حالات الخداع والنفاق في عالمنا المعاصر، نصادفها في إطار السعي لوضع حد لقسوة الإنسان تجاه أخيه الإنسان.

واليوم، نحن مدعوون مرة أخرى لنشهد على أساليب الهمجية العسكرية وأيديولوجيات الكراهية العرقية – ليس في الأمريكتين وحدهما وليس ضد الشعوب الأفريقية وحدها، بل أيضا ونحن نحدق في ما يجري في غزة من أعمال وحشية. إننا نعرف جيدا السردية وأدوات الإرهاب. ونحن على دراية بهذه السرديات وهذه المؤسسات وتدور المناقشات اليوم حول الاستعمار والعنصرية والإبادة الجماعية والفصل العنصري وقتل المواليد والتجويع القسري والحط من كرامة البشر وتصويرهم في صورة الحيوانات. وهذه كلها أدوات نراها أمام أعيننا بينما نحدق في شاشات التلفزيون أمامنا. وهذه الأدوات والسرديات محفورة في ذاكرة منطقة الكاريبي منذ مهد تاريخها، حيث نشأ لأول مرة اختراع معاملة الأفارقة كما لو كانوا متاعا.

لقد ولدتُ في جزيرة بربادوس، التي اشتهرت بكونها أول مستعمرة في الأمريكتين كان الأفارقة يشكلون الأغلبية فيها. وكانت بربادوس أيضا البلد الذي صدر فيه أول تشريع للاستعباد، وهو قانون الرقيق لعام 1660، الذي صُنّف الأفارقة بموجبه على أنهم ليسوا من البشر واعتُبروا في عداد المتاع الشخصي والممتلكات والعقارات. ولم تُدفن هذه الأدوات قط ولم يتم التخلص منها. ولم تسلم الكرامة الإنسانية من ذلك. ولا يزال التاريخ يطاردنا في الحاضر. ويجب أن نتحد اليوم، كما اتحد أجدادنا في القرن التاسع عشر، لإنهاء همجية الاسترقاق هذه. واليوم، يجب أن نتكاتف جميعا – كل البشر ذوي النوايا الحسنة وكل البشر الذين يهتمون بالإنسانية كما ينبغي أن تكون، لوضع حد للمجازر التي يتعرض لها الأبرياء الذين لا ذنب لهم سوى مطالبتهم بالحرية والعدالة. ونحن في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي ندرك جيدا كيف ينتفض بضع مئات من المستعبدين اليائسين لصون كرامتهم، ولكن من يستعبدونهم سيذبحون الآلاف ردا على هذه الجرأة. والمبدأ الذي نعرفه جيدا هو أن القلة يفعلون ولكن الأغلبية يدفعون الثمن.

ونتيجة لذلك، سيدي الرئيس، أضع هذه الحقيقة الأساسية على طاولتكم اليوم. وأنا أفعل ذلك مع احترامي لكم ولهذه المؤسسة النبيلة. إن الحقيقة هي: ما لم يستخدم العالم الغربي واسع حكمته ويوافق على توفير العدالة التعويضية لأولئك الذين تعرضوا للاسترقاق والاستعمار وعلى توفير العدالة التعويضية لأولئك الذين ما زالوا يعانون من إرث الاستعمار والفصل العنصري والرق، أولئك الذين نجوا من هذه المحرقة الأفريقية؛ وما لم يغلق رجال ونساء من أصحاب الضمائر الحية ملف جريمة الاسترقاق في شكل تقديم اعتذارات وتعويضات إنمائية؛ وما لم يدرك العالم الغربي، الذي أصبحنا جزءا لا يتجزأ منه، ويقبل بأن السود ظلوا لفترة طويلة جدا بمثابة الوازع الأخلاقي للحداثة، وهو ما تجسد في عصرنا هذا في شخصيات فذة كمارتن لوثر كينغ الابن ونيلسون مانديبا مانديلا؛ وما لم يتم الإقرار والقبول بأن إنشاء إطار للعدالة التعويضية للتنمية هو السبيل الوحيد لكفالة تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية المستدامة، فإن القرن الحادي والعشرين – وهو قرن يعج بالمخاطر كما نعلم – سيعود بنا إلى القرن السادس عشر، تلك الفترة التي شهدت التخطيط لهذه الجرائم ضد الإنسانية وارتكابها. وهذا هو ما نخشاه، ولكننا نركز على المستقبل.

لقد استغرق الأمر القرن التاسع عشر بأكمله كي نقتلع الرق من حضارتنا. فبدءاً من هايتي في عام 1804، إلى البرازيل في عام 1888، استغرق الأمر القرن التاسع عشر بطوله لتخليص البشرية من العبودية. ثم استغرق الأمر منا القرن العشرين بأكمله، كل القرن العشرين بطوله، لإعمال الحقوق المدنية وحقوق الإنسان وإقامة دول لأحفاد المستعبدين. ولكن هذا القرن الحادي والعشرين سيكون قرن العدالة التعويضية. إن هذا القرن سيشهد ويخلق أعظم حركة سياسية، وهي حركة العدالة التعويضية، باعتبارها نهجاً للتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والإصلاح المالي والاقتصادي الذي سيعيد توجيه الاقتصاد العالمي إلى الاتجاه الصحيح.

لذلك لن نسمح، من خلال بقائنا صامتين، لعدم المساواة المستمرة وما أفرزته من وحشية بتهيئة موطئ قدم جديد لارتكاب المزيد من الجرائم ضد الإنسانية. وأود أن أثني على جميع زملائي، رؤساء وزراء الجماعة الكاريبية، لحكمتهم في إنشاء لجنة الجماعة الكاريبية للتعويضات وتكليفها بولاية للتأسيس لحوار عالمي بشأن كيفية المضي في الإصلاحات في مؤسساتنا المالية وتنفيذها بما يضمن تحقيق العدالة لضحايا الجرائم التاريخية، وكذلك تحقيق تكافؤ الفرص في المستقبل. وهذا ما طلبناه. وهذا ما نتوقعه.

وعندما أسمع السيد موتلي، رئيس وزراء بربادوس، والسيد غونسالفيس، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين، يوجهان هذا النداء الأخلاقي للإصلاح العالمي ويؤيدان فكرة العدالة التعويضية كنموذج للتنمية، أشعر بالفخر لكوني سليل أولئك الذين عانوا من الاستعباد ونجوا منه.

إنني آخذ هذا الأمر على محمل الجد تماما. ففي جزيرة بربادوس مسقط رأسي، استورد البريطانيون 000 600 من الأفارقة المستعبدين – جزيرة صغيرة تضم 000 600 من الأفارقة المستعبدين على مدار 200 عام. وعندما حدث التحرر، لم يكن هناك سوى 000 83 منهم. كيف يمكن أن يتقلص العدد من 000 600 شخص إلى 000 83 خلال 200 عام؟ هذا لأن الرق في تلك الجزيرة كان ينطوي أيضاً على الإبادة الجماعية.

لذلك، فإن هذه هي اللحظة المناسبة لجميع المواطنين من أهل الخير والإنسانية للالتفاف حول حركة العدالة التعويضية والتضافر لتضميد الجراح التاريخية التي لا تزال متقيحة أمام أعيننا. وتبقى منطقة البحر الكاريبي أحد الأماكن القليلة في العالم التي لا تزال تضم مستعمرات. فما زالت العديد من جزر الكاريبي مستعمرات. وبريطانيا لديها مستعمرات وفرنسا لديها مستعمرات والهولنديون لديهم مستعمرات. لمَ لا يزال لدينا مستعمرات في هذا الوقت من تاريخنا؟ ولذلك، فإنني أحث الأمم المتحدة، كجزء من برنامجها للعدالة التعويضية، على إعادة الالتزام بجدول أعمال إنهاء الاستعمار حتى يمكن أخيرا إسدال الستار على هذه الجريمة ضد الإنسانية، التي بدأت في منطقة البحر الكاريبي، بنهاية الاستعمار. وسيؤذن تقديم تعويضات معنوية وإنمائية عن الجرائم المرتكبة ضد الشعوب الأفريقية، بمجرد البدء فيه، بتشكيل نظام عالمي جديد أكثر إنصافا سيمثل قطيعة مع الرجعية التاريخية ويمهد الطريق لبزوغ فجر نظام عالمي يصون كرامة البشر جميعا. وهذه هي الحركة التي ستمثل في نهاية المطاف الانتصار الجماعي للبشرية وانتصار الخير على الشر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيكلز على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كينغ.

السيدة كينغ (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعرب عن امتناني لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد دينيس فرانسيس، على هذه الدعوة.

إنه لشرف عظيم لي أن أنضم إلى الجمعية العامة في الاحتفال بهذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. أقف أمامكم اليوم بصفتي سليلة أولئك الذين استُعبدوا وقاوموا الرق والعنصرية وأفخر بكوني كذلك. وعلى غرار جدي، الدكتور مارتن لوثر كينغ الابن وجدتي كوريتا سكوت كينغ، فإن والداي، مارتن لوثر كينغ الثالث وأندريا ووترز كينغ، كرسا حياتهما أيضاً لوضع حد للعنصرية وجميع أشكال التعصب والتمييز. وأنا ملتزمة مثلهم بالكفاح ضد الظلم العنصري ومواصلة إرث أجدادي الذين دافعوا عن العدالة الاجتماعية والمساواة. إنني هنا اليوم، مستلهمة روح أجدادي، بغرض

أن أكون صانعة للتغيير وأن أجعل العالم مكاناً أفضل وللمساعدة في تحقيق حلم أجدادي. وأنا فخورة بكوني ناشطة شابة. وأنا ملتزمة بالتصدي للمسائل التي تشكل تحديات لعالمنا. والأمر متروك لنا جميعا لنجعل العالم مكانا أفضل، وأنا أستخدم صوتي لتشجيع الشباب على المشاركة والاطلاع والقيام بكل ما يريدون لإحداث بعض التغيير.

وإنني ممتنة لإتاحة الفرصة لي للاحتفال بهذا اليوم معكم، فهو بمثابة تذكير هام بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والمعاناة التي نشأت عنها. وبصفتي سليلة أشخاص مستعبدين في شجرة عائلة كل من والدي ووالدتي، فإن أجدادي كانوا من بين المحظوظين الذين بقوا على قيد الحياة. إن ويوم 25 آذار/مارس هو يوم للتأمل ولتذكر الملايين من الرجال والنساء والأطفال الذين عانوا من الرق وهلكوا بسببه. إننا هنا لتكريم ما يقدر بـ 7 ملايين من المستعبدين الذين لقوا حتفهم على متن السفن، مما يجعل ذلك الفصل واحداً من أحلك الفصول في تاريخ عالمنا.

وقد زرتُ في وقت سابق من هذا الصباح "سفينة العودة"، وهي نصب تذكاري مؤثر يتيح لنا فرصة للتأمل في إرث الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكانت تجربة مؤثرة للغاية ومحفزة للتفكير، تجربة لا تُنسى مثل زيارتي الأولى في عام 2019. وذكّرتني الجولة بما كتبه جدي عن الإرث التاريخي للرق في "رسالة من سجن برمنغهام". وتمثل كتاباته تلخيصا بليغا لتجربة الرق في الولايات المتحدة. كما أنها شهادة مؤثرة على إيمان والتزام ضحايا الرق وأحفادهم بالنهوض والمطالبة بما تقتضيه إنسانيتهم مع السعي لإسماع أصواتهم.

وكما قالت جدتي، كوريتا سكوت كينغ، التي كانت هي نفسة مندوبة مناوبة في الأمم المتحدة، في عام 2004، عندما تحدثت في متحف هارييت تابمان، "إن أبناء وبنات الشتات الأفريقي لديهم قصة مؤثرة ومهمة وقوية ليروووها وسيكون صوتهم مسموعاً". ومضت تقول:

"لقد جاء أسلافنا الأفارقة إلى هذه الشواطئ مكبلين بالأغلال وتعرضنا للوحشية والقمع وعانينا من قسوة لا توصف لقرون عديدة. ولكن كان لدينا شيء لم يستطع خاطفونا تدميره، مهما حاولوا. كان لدينا هذه الروح الجبارة التي تغلبت بطريقة ما على هذا الإرث الرهيب وتجسدت بصورة نبيلة في فنوننا وجهودنا الإبداعية في كل مجال من مجالات الإنجاز الإنساني."

وتجسّد كلماتها قصص ونضالات أسلافنا الذين مهدوا الطريق للأجيال القادمة بصمودهم ومقاومتهم.

إن من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على الماضي لزيادة الوعي بالأثر التاريخي للرق، والأهم من ذلك، آثاره المستمرة على مجتمعنا اليوم. وهذا تذكير صارخ بأننا لا نزال نكافح من أجل القضاء على العنصرية النظمية وعلى مشاكل عدم المساواة والعنف والفقر التي لا تزال تؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وللأسف، لا يمكننا حتى القول بأن الرق أصبح في خبر كان. ففي الواقع، هناك نحو 50 مليون شخص ضحايا للرق في جميع أنحاء العالم اليوم، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة. وتقدر تعريفات أوسع نطاقاً للرق هذا العدد بأكثر من 100 مليون شخص. وبينما نتذكر الماضي، يجب أن نركز على الحاضر وعلى العمل الذي ينتظرنا في المستقبل. هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وللأسف، ما زلنا نكافح نفس التحديات التي ضحى جدي بحياته في سبيل مكافحتها، والتي كرس والداي حياتهما لحلها.

إن الصمت ليس فرصة متاحة لجيلي. إننا يجب أن نواصل مكافحة جميع أشكال العنصرية والتحيز والتمييز من خلال إعادة تأكيد التزامنا بتعزيز الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة للجميع. كان لدى جدي حلم، ليس للولايات المتحدة وحدها، بل لجعل العالم بأسره مكانا أفضل. وقد تحدث عن بناء مجتمع محبوب، يمكن فيه للناس من كل عرق ودين وجنسية أن يعيشوا معاً في سلام ووئام ويعملوا معاً من أجل التقدم المشترك للبشرية. وفي آخر كتاب له المعنون "إلى أين نذهب من هنا: الفوضى أم المجتمع؟" تحدث عن "بيت العالم". ولا تزال رؤيته للترابط العالمي والوحدة في مواجهة التحديات رؤية هامة حتى يومنا هذا. وكان لحلمه صدى عميق في نفسي. ولهذا السبب، أنا ملتزمة برفع صوتي لمكافحة العنصرية والفقر والعنف.

وبينما ما زلت أنا وعائلتي نتحدث حتى يومنا هذا عن النهج الصحيح للناشطين، فإن كل شخص يمكنه أن يسهم بمواهبه الفريدة من نوعها في أن يكون له وقفة ويعبر عما يؤمن به من أجل تحقيق رؤية أجدادي لعالم أفضل. وأنا أدعو الشباب إلى قيادة الطريق. ويجب علينا التواصل عبر الإنترنت والتنظيم عبر الحدود الوطنية في جميع أنحاء العالم. وهذا سيتيح إمكانيات جديدة لتنظيم حملات عالمية للنهوض بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية في جميع الأمم. وآمل أن يكون إرث عائلتي في مجال الدعوة للعدالة الاجتماعية ملهما لجيلي للعمل ومواجهة القضايا التي تؤثر على عالمنا اليوم. وانطلاقا من هذا الالتزام المشترك، فلنؤكد اليوم على صلات الترابط التي توحد الشعوب المحبة للحرية والعدالة في كل مكان. وينبغي لجميع الشباب في شتى أنحاء العالم أن يواجهوا المستقبل بأمل وتفاؤل وثقة متوهجة بأننا سننتصر، كأخوات وإخوة، من جميع الأعراق والأديان والأمم، باتحادنا وتصميمنا. وسنبني المجتمع المحبوب للبشرية جمعاء: بيت العالم. وبهذه الرؤية، يمكننا أن نضع حدا للشرور الثلاثية المتمثلة في الفقر والعنصرية والعنف وأن نمضي قدما نحو مستقبل أكثر إشراقا بالأمل بتفانٍ لا يعرف الخوف لإيجاد عالم أكثر عدالة ورحمة وسلاما. ومن المؤكد أن قلوب وأرواح الملايين معنا في هذا الجهد بينما نتضافر في قضية مشتركة لبناء مجتمع عالمي محبوب، يسود فيه السلام والوئام والنية الحسنة بين جميع الخلق.

(تكلمت بالإسبانية)

في الختام، أود أن أقول كلماتي الأخيرة باللغة الإسبانية. من المؤكد أن ملايين القلوب والأرواح ستكون معنا في هذه الجهود، كبشر متحدين تحت لواء قضية مشتركة، لإيجاد مجتمع تسوده المحبة ويسود فيه السلام والوئام وحسن الظن بين جميع الخلق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أوغندا، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

السيدة غورهان (أوغندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا اليوم، وبينما نحتفل رسميا باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، مدعوون إلى التأمل في فترة مؤلمة جدا من تاريخنا المشترك. إن هذا اليوم مكرس لتكريم عدد لا يحصى من الأفراد الذين تغيرت حياتهم أو انقضت بشكل لا رجعة فيه بسبب تجارة الرقيق الهمجية عبر المحيط الأطلسي.

وتتحد مجموعة الدول الأفريقية في التعاطف مع أحفاد أولئك الذين عانوا من بشاعة الرق. إننا ندرك الإرث المستمر من الكرب والقمع والظلم الذي لا يزال يؤثر على المجتمعات في جميع أنحاء العالم. وإحياء هذه الذكرى يجبرنا على مواجهة الحقائق المروعة التي ينطوي عليها تاريخنا وضمان أن تظل روايات الضحايا حاضرة في ذاكرتنا الجماعية. ومن الضروري أن نثقف الأجيال المتعاقبة فيما يتعلق بأعمال الرق الشنيعة وأن نعزز ثقافة التسامح والتفاهم والوئام بين جميع البشر.

وبصفتنا مبعوثين للقارة الأفريقية، نجدد تعهدنا بالقضاء على الأشكال المعاصرة للرق والاتجار بالأشخاص. ونحث المجتمع الدولي على تكثيف مساعيه للقضاء على الأسباب الأساسية لهذه الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وعلى تقديم الدعم والتعويض للناجين وذريتهم. وفي هذا اليوم التذكاري، فلنؤكد من جديد التزامنا بمبادئ المساواة والاحترام والعدالة لكل فرد. ولنلتزم، متحدين، بتكريم ذكرى ضحايا الرق من خلال التطلع إلى مستقبل خالٍ من هذه الأعمال اللاإنسانية. لقد ترك إرث تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار بصمة عنصرية عميقة ودائمة، لا تزال تؤثر على حياة الكثيرين من أحفاد المستعبدين.

وعلى الرغم من مساهماتهم الكبيرة في تشكيل المجتمعات والأمم، لا يزال العديد من الأفراد من ذوي الأصول الأفريقية مهمشين، تعيقهم القوالب النمطية العرقية وأشكال التحيز والتمييز العنصري التي تحد من تقدمهم في مختلف جوانب الحياة. فهم يواجهون عقبات أمام الحصول بصورة منصفة على الفرص والموارد والنفوذ، حيث لا تزال تطلعاتهم إلى الحرية غير مُتحققة ويتواصل نضالهم من أجل تحقيق العدالة. وفي الوقت الذي تستعد فيه الأمم المتحدة لتنفيذ تدابير تهدف إلى تعزيز الحوكمة العالمية في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل،

يجب على الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتخذ أيضاً مبادرات تعزز الإنصاف والنزاهة في عملية صنع القرار. وهذه الجهود ضرورية لإحداث تغيير تحويلي يسهم في القضاء على العنصرية والنهوض بالعدالة وتحقيق الحرية للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البحرين، التي ستتكلم بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

السيدة العليوات (البحرين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ.

في البداية، أود أن أشكر سعادة السيد دينيس فرانسيس، رئيس الجمعية العامة، على عقد هذه الجلسة العامة للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

تنضم مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ إلى الجمعية مرة أخرى هذا العام لتكريم ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ويمثل الاتجار بالأفارقة الذين تعرضوا للاتجار والاستعباد عبر المحيط الأطلسي أحد أكثر الأخطاء المروعة والمؤلمة في تاريخ البشرية. واليوم، لا تزال موروثات العنصرية والتحيز التي خلفها الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي قائمة ولا تزال تؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي. وموضوع الاحتفال هذا العام، "إيجاد فضاء للحرية على الصعيد العالمي: مكافحة العنصرية بتحقيق العدل داخل المجتمعات وفي ما بين الدول"، يؤكد أن تحقيق العدالة أمر حاسم من أجل الاعتراف بالكرامة الأساسية للسكان المنحدرين من أصل أفريقي وكفالة تمتعهم بالمساواة وبحقوقهم الأساسية.

يجب على المجتمع الدولي أن يكثف جهوده للتصدي لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والكراهية والعنصرية والتحيز من أجل النهوض بقضية الحرية العالمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤكد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ من جديد أهمية تثقيف وتوعية الأجيال الحالية والمقبلة بأسباب الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعواقبهما والدروس المستفادة منهما وإرثهما، وكذلك بالحق في التماس التعويض أو الانتصاف أو الترضية بشكل عادل وبالقدر الكافي. ونعرب أيضا عن تقديرنا للجهود المبذولة حتى الآن لزيادة الوعي العام بهذا الموضوع، ولكن هناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود.

إن النصب التذكاري الدائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي هنا في الأمم المتحدة، "سفينة العودة"، يذكرنا بأننا يجب أن نظل ملتزمين بمسؤوليتنا المتمثلة في تعزيز التسامح والعدالة والكرامة الإنسانية.، تقف مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ متحدة في سعيها للقضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب بجميع أشكاله، وكذلك القضاء على ممارسة الرق المعاصر.

ولا تزال مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ تشعر بالقلق إزاء آفة الرق المعاصر، وهي إذ تؤكد مرة أخرى التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر وعمل الأطفال بجميع أشكاله. ويجب أن نواصل العمل بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أنه لا يجوز استرقاقُ أحد أو استعبادُه، ويُحظر الرق والاتجار بالرقيق بجميع صورهما. ومن المهم أيضًا تجديد التزامنا بواجباتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان المتعلقة بمكافحة العنصرية والتمييز العنصري.

في الختام، وإذ نحيي ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، فلنذكّر أنفسنا بالتزامنا الأكبر تجاه العدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا التي ستتكلم باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيدة رودريغيس مانسيا (غواتيمالا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

بادئ ذي بدء، نود أن نعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة العامة التذكارية المهمة التي تمنحنا شرفاً فريداً يتمثل في تعزيز قيمة حماية المجتمع الدولي حاليا ومستقبلا من أخطاء الماضي. كما نود أن نشكر السيد كورتيناي راتراي، رئيس ديوان الأمين العام، والبروفيسور السير هيلاري بيكلز والسيدة يولاندا رينيه كينغ على مشاركتهم في هذه الجلسة.

إننا مدعوون اليوم للتفكير في إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي من خلال موضوع "إيجاد فضاء للحرية على الصعيد العالمي: مكافحة العنصرية بتحقيق العدل داخل المجتمعات وفي ما بين الدول". وبقيامنا بذلك، نكرم ونتذكر أكثر من 15 مليونا من النساء والرجال والشباب والأطفال الأفارقة الذين أجبروا بوحشية على ترك ديارهم وأسرهم ومجتمعاتهم وبلدانهم وأسلوب حياتهم. وهذه أيضًا مناسبة لتناول الإرث المستمر عبر الأجيال لتلك الفترة البشعة والمظلمة من تاريخ البشرية. إننا نحيي اليوم ذكرى ضحايا نظام عالمي للاستغلال والتجريد من الإنسانية، حقق ثروة غير مسبوقة للعديد من الدول، وفي الوقت نفسه جلب الموت والصدمات المتوارثة عبر الأجيال. وعلينا أيضًا أن نكرم أبناء الشعوب الأصلية الذين عانوا أيضًا وأزهقت أرواحهم بسبب تجارة الرقيق اللاأخلاقية التي لا تُنسى. ولا يمكننا أن ننسى تاريخ الاستعمار وإرثه في منطقتنا.

لا يزال الضرر الذي سببه هذا الاستغلال المؤسسي القائم على العنصرية والاستغلال والتعذيب مستمراً حتى اليوم في شكل العنصرية وخطاب الكراهية والتحيزات الخبيثة في المعتقدات والأفعال التي تتراوح بين الأشكال الخفية والبشعة من العنف والإيذاء البسيط، والتي لا تزال تؤثر سلبًا على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم اليوم.

وبما أن موضوع هذا العام يركز على إمكانية اللجوء إلى العدالة، فإن كفالة المساءلة وتعزيز الحقيقة وجبر الضرر وتوفير ضمانات بعدم التكرار أمور بالغة الأهمية لمكافحة أحد موروثات الرق والعنصرية واجتثاث الروايات العنصرية والكاذبة. ونكرر دعوة الأمين العام إلى تحقيق العدالة التعويضية بوصفها عنصراً بالغ الأهمية لتحقيق المساواة العرقية والتكفير عن التداعيات المستمرة لقرون من الاستعباد والاستعمار (انظر A/76/PV.62). وفضلا عن ذلك، ندعو الدول الأعضاء إلى بذل مزيد من الجهود لإدراج فهم شامل لإرث تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في المناهج التعليمية. ويجب علينا العمل من أجل التثقيف والتوعية بتاريخ نظام تجارة الرقيق بوصف ذلك وسيلة لمعالجة إرثه ومكافحة العنصرية اليوم. ويعود الفضل في الكثير مما نحن عليه كشعوب ومجتمعات إلى أجيال من السكان المنحدرين من أصل أفريقي الذين شكلوا المجتمعات المحلية وشكلوا هويات شعوب الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. واليوم، نشيد بإسهاماتهم التي لا تحصى في منطقتنا.

وعلى الرغم من إلغاء الرق، لا يزال المنحدرون من أصل أفريقي في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والعالم بأسره يقاسون في التعامل مع الهرميات العرقية والإثنية والجنسانية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أنشئت من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على الرق. والأسوأ من ذلك أن أشكالًا عديدة من الرق لا تزال موجودة حتى اليوم ويعاني منها ملايين الأشخاص في سائر أنحاء العالم، مثل السخرة والعبودية المنزلية واستعباد المدينين وزواج الأطفال والزواج المبكر والقسري والاستعباد الجنسي وتجنيد الأطفال والاتجار بالبشر، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص لنزع أعضائهم.

وبعد مرور أربعة قرون على بدء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، لا يزال هناك حالياً عدد كبير من الأشخاص يعانون من آفة الرق المعاصر. فقد كشفت تقديرات منظمة العمل الدولية أن العمل القسري والزواج القسري ازدادا بشكل ملحوظ في السنوات الخمس الماضية. وقيل إن عشرة ملايين شخص إضافي يعيشون في ظل أشكال الرق المعاصر في عام 2021 مقارنة بالتقديرات العالمية لعام 2016، ليصل العدد الإجمالي إلى حوالي 50 مليون شخص على مستوى العالم. ويعادل هذا الرقم شخصا من كل 150 شخصاً في العالم تقريباً. وللأسف، لم تُصبح آفة الرق المعاصر في ذمة التاريخ

بأي حال من الأحوال. ولا يزال النساء والأطفال معرضين بشكل غير متناسب للاستغلال من خلال أشكال الرق المعاصر.

يجب علينا اتخاذ إجراءات جماعية لتفكيك الهياكل الإجرامية عبر الوطنية التي تدعم تلك الأشكال وغيرها من أشكال الاستغلال والقهر. ونرى أن إنشاء المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي في عام 2021 خطوة مهمة في هذا الصدد. وما زلنا نؤكد دعمنا لمبادراته وولايته الرامية إلى تحسين سلامة السكان المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم. ونتطلع إلى الدورة الثالثة المقبلة للمنتدى الدائم في نيسان/أبريل 2024 في جنيف.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق المساواة الكاملة لكل فرد في منطقتنا وعلى مستوى العالم. ومن الضروري أن نتخذ خطوات تدريجية نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتنفيذ إعلان وبرنامج عمل ديربان.

مع انتهاء العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي هذا العام، تعرب المجموعة مرة أخرى عن تأييدها لإعلان عقد دولي ثانٍ للمنحدرين من أصل أفريقي، ابتداءً من عام 2025، بهدف الحفاظ على أعلى مستوى من الاهتمام السياسي بالتزاماتنا المتعلقة بالاعتراف والعدالة والتنمية، وكفالة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها لصالح الجميع.

وينبغي أن تحث دروس الأمس كل واحد منا على التصدي لشر الرق المعاصر اليوم. وفي سياق قيامنا بذلك، يجب علينا أن نتذكر دوماً تخليد ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، مع اغتنام هذه المناسبة البالغة الأهمية بوصفها دعوة نشطة لحماية مجتمعاتنا اليوم من أشكال الرق المعاصرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا الذي سيتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

السيد تسانايزن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

نتذكر اليوم الملايين من البشر – رجالاً ونساءً وأطفالاً – ممن وقعوا ضحايا للرق ولم ينجوا من وحشية الرق التي لا يمكن تصورها وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. لا تزال تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي مأساة لا مثيل لها، استمرت لأكثر من ثلاثة قرون وانطوت على فظائع لا توصف واستعباد لملايين الأفارقة، الذين لقي عدد كبير منهم حتفه خلال الرحلة المروعة عبر المحيط الأطلسي.

إننا نحيي ذكرى العدد الذي لا يحصى من ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، ونعرب عن الاحترام لأحفادهم. يجب ألا ننسى قصص أولئك الذين اختطفوا قسراً من أوطانهم وبيعوا كعبيد وقصص الذين حاربوا بشجاعة ضد مضطهديهم وضد الممارسات القاسية للعبودية. نحن بحاجة إلى مواصلة تثقيف الجميع فيما يتعلق بتاريخ الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وبعواقبهما المدمرة وآثارهما طويلة الأمد. كما نرى أنه من الأهمية بمكان إبراز التراث الغني للسكان المنحدرين من أصل أفريقي ومساهماتهم المهمة، ونشيد بإنجازاتهم العديدة في جميع مجالات مجتمعاتنا.

لا يمكن محو أخطاء الماضي ولكن يمكننا أن نتعلم منها من أجل الحاضر والمستقبل وأن نحاول معالجة آثارها التي لا تزال مستمرة من خلال الاعتراف بالصدمة التي تسببت فيها ومعالجتها. نحن بحاجة أيضًا إلى إزالة الحواجز ومعالجة الفوارق، التي لا تزال تشكل عقبة أمام أحفاد المتضررين من ممارسات الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الوحشية واللاإنسانية حقا، وتحول دون مشاركتهم على قدم المساواة في جميع مجالات المجتمع. إن العنصرية ضد المنحدرين من أصل أفريقي هي في جزء منها إرث دائم للرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. ونحن ملتزمون بمعالجة أسبابها الجذرية واتخاذ إجراءات ملموسة لمنع التمييز العنصري والقضاء عليه، ومكافحة العنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وتحقيقا لتلك الغاية، نجدد التزامنا بتنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري تنفيذاً تاماً وفعالاً ونحيط علماً بإعلان وبرنامج عمل ديربان.

ينبغي أن يذكّرنا هذا اليوم أيضا ويشجعنا على العمل بما يتماشى مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية، اللذين ينصان على أنه لا يجوز استرقاق أحد أو استعباده، وعلى حظر الرق وتجارة الرقيق بجميع أشكالهما.

ولكن حتى اليوم نرى المتّجرين بالبشر يستغلون البالغين أو الأطفال ويتربحون على حسابهم من خلال إجبارهم على أداء أعمال شاقة أو الاشتغال بالجنس. وفي حين أن ضحايا تلك الممارسات البغيضة الذين جرى التعرف عليهم أغلبهم من النساء والفتيات، يتضرر عدد أكبر بكثير من الأفراد من تلك الجرائم التي غالبا ما تكون مستترة، بمن فيهم رجال وفتيان.

من المهم أن نمتثل لالتزاماتنا بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية قمع تجارة الرقيق والرق. وندعو الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولها المتعلق بالاتجار إلى أن تفعل ذلك وأن تنفذهما تنفيذاً فعالاً.

ونرحب بالجهود المبذولة حالياً للنظر في إجراء تعديل على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يشمل تجارة الرقيق، فضلا عن إدراج حكم منفصل في مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. وعلينا أن نضاعف جهودنا للقضاء على جميع أشكال الاتجار بالأشخاص، على النحو الملتزم به في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وكفالة العدالة والمساءلة والكرامة والحرية لجميع الأشخاص.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل هايتي، الذي سيتكلم باسم الجماعة الكاريبية.

السيد رودريغ (هايتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الجماعة الكاريبية.

بادئ ذي بدء، تؤيد الجماعة الكاريبية البيان الذي أدلى به ممثل مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونعرب عن خالص تقديرنا لرئيس الجمعية العامة، سعادة السيد دينيس فرانسيس، على دعوته إلى عقد هذه الجلسة العامة التذكارية للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. كما نشكر أيضًا البروفيسور السير هيلاري بيكلز – ابن بربادوس – والسيدة يولاندا رينيه كينغ على إسهامهما في هذه الجلسة.

لسنوات عديدة، ظلت الأصوات الكاريبية تتردد في دوائر الأمم المتحدة وقاعاتها لتكريم ضحايا تلك الفظائع التي ارتكبت في الماضي، فضلاً عن التوعية بإرث الرق وبمسألة تخلف النمو النظمي، الذي يعاني منه السكان المنحدرون من أصل أفريقي، والدعوة إلى مناهضة ذلك. إن ذلك ليس حقنا فحسب ولكنه واجبنا المقدس أيضًا طالما استمر التقاعس واللامبالاة تجاه الأخطاء التي ارتكبت في الماضي.

بينما تنظر الأمم المتحدة في موضوع الاحتفال هذا العام – "خلق فضاء للحرية على الصعيد العالمي: مكافحة العنصرية بتحقيق العدل داخل المجتمعات وفيما بين الدول" – تجد الجماعة الكاريبية لزاماً عليها تقييم مفهوم الحرية تقييماً شاملاً. لقد أُلغيت العبودية في منطقة البحر الكاريبي أولاً في هايتي في عام 1804، ثم في عموم المنطقة بعد 30 عاماً. وستذكر كتب التاريخ أنه بفضل ذلك المرسوم نال العبيد الحرية التي يستفيد منها أحفادهم اليوم. ومع ذلك، بالنسبة لعدد كبير من مواطني الجماعة الكاريبية المنحدرين من أصل أفريقي، هناك أشياء كثيرة تذكرهم دوماً بالرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، حيث تتجلى الآثار المتبقية في حياتنا اليومية، بما في ذلك في شكل ارتفاع الدَّين القومي والفقر وأوجه القصور وانعدام الكفاءة المؤسسية. وبعد مرور قرابة 200 عام منذ نيل أجدادنا حريتهم، من الواضح أن الحريات الأساسية لإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف المكفولة لكل إنسان لم تُمنح للجميع. فلا تزال الحواجز المصطنعة المتمثلة في العنصرية والتمييز بين الدول وداخلها تسبب الظلم وتخلف النمو.

في الواقع، ثمة خلل جوهري في اقتصاد عالمي يرتكز على نظام للفقر يديم نفسه بنفسه – نظام يقضي بأنه كلما زادت مديونية المرء وفقره ارتفعت تكلفة تلبية احتياجاته.

ولهذا السبب، ترى الجماعة الكاريبية أن الإنصاف هو مفتاح النجاح في مكافحة الظلم وتحقيق الحرية حقا. ولتحقيق الإنصاف، يجب إجراء إصلاح للهيكل المالي الدولي ليشمل القطاع الخاص،

حيث يكمن الجزء الأكبر من فرص الاستثمار حاليًا. كما أن الإصلاح الكامل للحوكمة العالمية ضروري أيضًا للحيلولة دون استخدام التدابير القسرية الانفرادية ولإتاحة السُبل لجميع الدول، كبيرها وصغيرها، لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإعمال حقوق الإنسان لمواطنيها . إن هذه الإصلاحات سُبل مرحب بها نحو تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية العالمية، حتى في الوقت الذي نواصل فيه نحن، بلدان الجماعة الكاريبية، مسعانا نحو تحقيق العدالة التعويضية وإشراك المجتمع الدولي في الطرائق العملية التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك. وتعتزم الجماعة الكاريبية معالجة مسألة العدالة التعويضية بشكل جذري داخل منطقتنا، وبالتأكيد في سياق الأمم المتحدة. لذلك ندعو جميع الدول الأعضاء إلى الانضمام إلى تلك الجهود الرامية إلى الاعتراف بالأضرار المؤسسية والبشرية والمعنوية الراسخة نتيجة الرق، وبالحاجة إلى جبرها. وفي هذه المناسبة التذكارية، تدعو الجماعة الكاريبية المجتمع الدولي أيضًا إلى أن يبرهن على أننا قادرون على تجاوز القيود التي كبّلتنا في الماضي بوصفنا مجتمعا عالميا، وذلك من خلال استخدام الطريقة التي نتصدى بها للتحديات في هايتي.

(تكلم بالفرنسية)

أود أن أواصل الآن الإدلاء ببياني بصفتي الوطنية.

إنه لمن دواعي اعتزازي أن آخذ الكلمة اليوم في هذه الجلسة التذكارية للجمعية العامة بمناسبة اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، إحياءً لذكرى هؤلاء الضحايا. فهذا الحدث له أهمية قصوى بالنسبة لبلدي، هايتي، أول جمهورية للسود في العالم ولدت من رحم ثورة العبيد الناجحة الوحيدة التي غيرت مسار تاريخ البشرية تغييرا جذريا. إنه لا يرمز فقط إلى نضال أسلافنا الدؤوب من أجل الحرية والمساواة والكرامة الإنسانية، بل يرمز أيضًا إلى إسهامهم القيّم في سبيل إلغاء الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، التي شكلت أكبر عملية تهجير قسري للشعوب ودمرت أمماً أفريقية، والتي لا يزال إرثها يتجلى في مجتمعاتنا في شكل عنصرية وكراهية للأجانب وتحيز بجميع أنواعه.

وبالنسبة لهايتي، فإن هذا اليوم ليس مجرد مناسبة لتذكر أسلافنا، ضحايا همجية الرق وتجارة الرقيق، لكنه أيضاً تأكيد على التزامنا الثابت باحترام الكرامة الإنسانية وحق الشعوب في تقرير مصيرها وممارسة الحريات الفردية، على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالنسبة لنا نحن، أبناء هايتي، إنه أيضًا لحظة للتأمل والإلهام، تذكّرنا بأنه على الرغم من التحديات الراهنة، فإن بلدنا لديه الأسس اللازمة للتغلب على المحن التي نواجهها وبناء مستقبل مزدهر للأجيال لمقبلة.

إننا نقف اليوم أمام الدول الأعضاء لا بوصفنا ضحايا مستسلمين لحالتنا البائسة، ولكن بوصفنا شهوداً على قوتنا وقدرتنا على تغيير مصيرنا والتطلع إلى عالم أفضل. تعصف بهايتي اليوم محنٌ من شتى الأنواع تمتحن صمودنا ووحدتنا وإنسانيتنا. بيد أن روح النضال التي تحلى بها أجدادنا تنبض في داخلنا اليوم بقوة أكثر من أي وقت مضى. إنها تذكّرنا بأن هايتي نهضت في مواجهة أعظم المحن ورغم كل الصعاب، لتصبح أول معقل للحرية في العالم الجديد وأول من كسر قيود العبودية وأعلن سيادته واستقلاله. وقد ساعد بلدنا أيضا الكثير من الشعوب على تحرير نفسها من نير الاستعمار.

واليوم تعيش روح الشجاعة والإبداع والتصميم فينا جميعاً. نحمل في داخلنا شعلة النهضة والتجديد كوننا أحفادا لهؤلاء الثوار البواسل. ومثلما نهض أسلافنا لصياغة مستقبل جديد لأمتنا، سننهض نحن أيضًا لإعادة بناء بلدنا الذي دمره عنف العصابات المسلحة. ستنهض هايتي من تحت الرماد، لا بالرغم من المحن التي تمر بها، بل من خلالها، مستمدةً القوة والمثابرة والصمود التي تميز شعبنا لتكون نقطة الانطلاق التي تمكّننا من الخروج من تلك الأزمة.

ينبغي أن يعرف العالم أن هايتي ليست مجرد بلد يعاني؛ إنه شعب يملك طموحاً ويحلم بغدٍ أفضل ويكافح بلا هوادة لبلوغ هذا الهدف. إن إرث آبائنا المؤسسين وإيمانهم الراسخ بمستقبل أفضل يعززان مسعانا نحو تحقيق العدالة والمساواة والازدهار لجميع الهايتيين. وبالتضامن والوحدة وبدعم من المجتمع الدولي، ستنهض هايتي مرة

أخرى، لتشهد على قوة عزيمتنا التي لا تقهر في سبيل تحقيق مآثر كتلك التي حققها أسلافنا. أعاننا الله على تحقيق ذلك.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): يتوافق بياني مع ذاك الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية.

وفقًا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اختُطف ما بين 15 و 20 مليون أفريقي ونقلوا من أفريقيا إلى أمريكا الشمالية والوسطى والجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي رغمًا عنهم. ولقي عدد كبير منهم حتفه أثناء النقل إلى الأمريكتين. ويعتبر هذا الترحيل الجماعي وما تلاه من استرقاق أحد أسوأ انتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية كله. ووفقًا لبعض الخبراء، لا تزال آثارها ملموسة في الاقتصادات الأفريقية، ولا يزال إرثها العنصري يؤثر على السكان المنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم حتى يومنا هذا.

إن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، الذي يُحتفل به اليوم 25 آذار/مارس وموضوعه ”خلق فضاء للحرية على الصعيد العالمي: مكافحة العنصرية بتحقيق العدل داخل المجتمعات وفيما بين الدول“، ينبغي أن يكون يومًا للتأمل العميق والتمحيص فيما جرى في الماضي من معاملة محزنة ومخزية تعرض لها الأفارقة طيلة قرون طويلة، ألا وهي تجارة الرقيق – وهي انتهاك بشع لحقوق الإنسان تحوّل إلى عملية مربحة متعددة الجنسيات. بل إنه جرى إضفاء طابع قانوني على بعض ممارسات معاملة السود في بعض البلدان.

لقد تسببت تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في معاناة لا توصف. كان لكل واحد من هؤلاء الضحايا الذين يُعدّون بالملايين قصة وعائلة وأحلام وآمال. والواقع أن تجارة الرقيق تكمن في صميم اللامساواة الهيكلية الشديدة، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية. ولا تزال تلك المظالم وأوجه عدم المساواة تؤثر على السود والمنحدرين من أصل أفريقي في جميع أنحاء العالم اليوم، كما رأينا ونرى في الأزمات الكبرى التي تحدث في العالم. ويُعامَل السود دائما معاملة تمييزية في عالم يجري فيه الحديث باستمرار عن الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحقوق الإنسانية.

لم يكن للبشر الذين أُخضعوا لنير العبودية ملجأ يذكر. لقد احتفظوا بمعتقداتهم وطبولهم وإرادتهم التي لا تقهر لكي لا يموتوا. وكانوا في خطر فقدان هويتهم والغاية من حياتهم.

وفي هذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، تشيد جمهورية غينيا الاستوائية أيما إشادة بشجاعة ما يقرب من 5 ملايين رجل وامرأة من السود الذين وقعوا تحت نير العبودية. إننا نحتفل بجسارتهم. ونشيد بذكرى توسان لوفرتور وإيميه سيزير وأفراد جماعة المارون والمقاتلين الشجعان في جامايكا ومقاتلي هايتي وبيرو ومقاتلي الشتات الأفريقي بأسره الذين انتفضوا ضد الإذلال مثلما قال إيميه سيزير بحق في قصيدته الملحمية ”مذكرات العودة إلى الوطن الأم“.

وفي هذا اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، نشيد أيضاً بذكرى أولئك الذين كافحوا تلك الجريمة الفظيعة والتعصب الشديد والظلم الوضيع والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. ونشيد بذكرى أولئك الذين يساهمون في النضال من خلال إبداعهم. وبالتالي، فإننا نشيد بذكرى المهندس المعماري رودني ليون الذي صمم وبنى ”سفينة العودة“، وهو نصب تذكاري دائم لتكريم ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي يوجد في ساحة الزوار بمقر الأمم المتحدة والذي ساهم في تشييده فخامة السيد أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، مساهمة كبيرة.

أخيراً، خلال الدورة العادية السابعة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في أديس أبابا في الفترة من 17 إلى 18 شباط/فبراير، قدم فخامة نانا أكوفو أدو، رئيس جمهورية غانا، تقرير المؤتمر الدولي حول بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة وجبر الأضرار للأفارقة. وتجدر الإشارة أولاً ضمن بعض توصيات ذلك التقرير إلى إعلان عام 2025 عام العدالة للأفارقة من خلال جبر الأضرار؛ وثانيًا، إلى أن الدول الأفريقية لا تزال تواجه تداعيات الرق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري من خلال استمرار الاستعمار الجديد والتبعية للقوى الاستعمارية السابقة. ولذلك، ندعو إلى إجراء

إصلاحات فورية وعادلة وشاملة للهيكل السائد للمؤسسات المتعددة الأطراف من خلال الإعمال الكامل للمواقف الأفريقية المشتركة ذات الصلة، ولا سيما فيما يتعلق بتشكيل مجلس الأمن ومؤسسات بريتون – وودز وأساليب عملهما، فضلاً عن ضمان نظام دولي منصف وعادل من خلال اتخاذ تدابير ملموسة، بما في ذلك جملة أمور تشمل المعاملة الخاصة والتفضيلية والمسؤولية المشتركة وإن كانت متباينة وآليات الخسائر والأضرار وتخفيف عبء الديون والحد من التدفقات المالية غير المشروعة وإعادة الممتلكات الثقافية الأفريقية.

وأختتم هذا البيان بالإشارة إلى أننا جميعاً جزء من الأسرة ذاتها، أسرة واحدة كبيرة، وهي الأسرة البشرية. يجب ألا يكون، ولا ينبغي أن يكون، هناك مجال في هذه الأسرة الكبيرة لأي معاملة مهينة أو تمييزية لأي من أفرادها. فلنقل معاً، من الكاريبي ومن أفريقيا ومن كل مكان، ولنصرخ معاً ولنغنّ معاً: لن يحدث ذلك مرة أخرى أبدا، ولنضع حدا للتمييز العنصري والاستعلاء ومعاملة السود على أنهم كائنات أدنى. فنحن جميعاً جزء من الأسرة البشرية العظيمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية التي ستتكلم باسم البلد المضيف.

السيدة كارتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر أفراد عائلة كينغ على وجودهم معنا هنا هذا الصباح. ما فتئ إرث الدكتور كينغ يلهمنا جميعًا. وأشكركم أيضاً، السيد الرئيس، على عقد اجتماعنا للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

نتأمل اليوم في أحد أحلك الفصول في تاريخ البشرية عندما اقتُلع النساء والرجال والأطفال من ديارهم في أفريقيا وبيعوا في سوق النخاسة، عشرات الملايين من الناس الذين استُغلوا وجُردوا من إنسانيتهم وتعرضوا للضرب والمعاملة الوحشية على مدى قرون.

وغالبًا ما ننظر هنا في الولايات المتحدة إلى العبودية على أنها مشكلة تخص بلدان الجنوب حصراً، ولكن العبودية كانت أيضًا عنصرا ثابتا في بلدان الشمال وفي هذه المدينة تحديدا. لقد استُخدمت مدينة نيويورك ميناءً في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، وبحلول منتصف القرن الثامن عشر كان واحد من كل خمسة أشخاص تقريبًا في مانهاتن مستعبدًا. وعندما يمشي المرء في شارع برودواي، فإنه يسير في شارع مهده المستعبَدون، ومن المحتمل جدًا عندما يكون المرء في شارع وول ستريت أن يمر بالمكان نفسه الذي كان يوجد فيه فيما مضى سوق للعبيد.

يجب أن نتذكر التاريخ الكامل للعبودية، هنا في نيويورك، وفي جميع أنحاء الولايات المتحدة، وفي جميع أنحاء هذا الجانب من الكرة الأرضية وحول العالم. لكن لا يمكن أن يقتصر اليوم على مجرد التذكر. يجب أن يتعلق الأمر أيضًا بالمحاسبة، بالنظر في التركة الخبيثة الدائمة لتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار؛ بالنظر في العواقب المدمرة والمميتة في كثير من الأحيان لكراهية الأفارقة؛ وبالنظر في الطرق التي تقوض بها العنصرية النظمية التنمية والسلام والديمقراطية وسيادة القانون.

يجب أن نواجه هذه الحقائق المؤلمة مباشرة. إنها الطريقة الوحيدة لإزالة عفن العنصرية النظمية من مجتمعاتنا. وتلتزم إدارة بايدن – هاريس التزاماً تاماً بهذا العمل في الداخل والخارج. فقد وقّع الرئيس بايدن منذ اليوم الأول أمراً تنفيذيًا تاريخيًا أقرّ فيه بالتكاليف البشرية التي لا تُحتمل للعنصرية النظمية ووجّه حكومتنا الفيدرالية إلى تعزيز الإنصاف للذين عانوا تاريخيًا من الحرمان والتهميش وتضرروا من التمييز والفقر وعدم المساواة المستمر. وفي كانون الأول/ديسمبر 2022، أنشأ الرئيس بايدن أيضًا المجلس الاستشاري للرئيس المعني بإشراك الشتات الأفريقي والذي يسعى إلى تعزيز الاندماج والانتماء والوعي العام بتنوع الشتات الأفريقي وإنجازاته وثقافته وتاريخه. ونعتز هنا في الأمم المتحدة بكوننا مناصرين للمنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي. وكنا البلد الوحيد الذي قدم مساهمة طوعية لدعم الإطلاق التاريخي للمنتدى الدائم في العام الماضي.

لا تزال معنا إلى حد كبير تركة تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي ويمكن الشعور بها في جميع أنحاء العالم. لذلك تقع على

عاتقنا جميعًا مسؤولية إدراك الحقائق الصعبة والعمل معًا على بناء مستقبل أفضل. فلنجدد التزامنا بالقضاء على العنصرية النظمية في كل ركن من أركان العالم من أجل أطفالنا وأحفادنا والأجيال التي لم تولد بعد.

السيدة أساجو (نيجيريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل أوغندا باسم مجموعة الدول الأفريقية. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تشدد نيجيريا على هذا اليوم كيوم للتأمل بواقعية في ذلك الفصل المظلم من تاريخ البشرية وآثاره الدائمة على مجتمعاتنا في جميع أنحاء العالم واستذكارهما بقوة. إنه يوم للاحتفاء بقدرة ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي على الصمود وبثقافتهم، وكذلك لتجديد الالتزام بمكافحة العنصرية والتحيز وغير ذلك من أشكال التعصب ذات الصلة.

يتأثر السكان المنحدرون من أصل أفريقي على نحو غير متناسب بعبء الفقر الناجم عن تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والعبودية والاستعمار. وقد أدى ذلك إلى التمييز الهيكلي والمؤسسي، بما في ذلك العديد من الإجراءات التي تنكر حقوق الإنسان مثل الفصل العنصري ومحدودية فرص الحصول على التعليم وخدمات الرعاية الاجتماعية الأخرى والتوظيف. وفي هذا الصدد، فإن فهم الماضي أمر حاسم لمنع حالات الظلم في المستقبل وتعزيز الوئام.

ويساور نيجيريا القلق إزاء المظاهر الخطيرة للعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب ضد المنحدرين من أصل أفريقي. وتَظهر المشكلة على الصعد المحلية والوطنية والعالمية. وعلى هذا النحو، تقع مسؤوليات واضحة عن رد الاعتبار على كل صعيد من تلك الصعد. ولا بد من التأكيد على أن المنحدرين من أصل أفريقي هم الذين لم يحصلوا دون غيرهم على جبر الضرر اللازم مثلما تلقته الأعراق الأخرى. وندعو الأمم المتحدة، بوصفها منبرا متعدد الأطراف، من خلال الإطار التعويضي إلى المطالبة بالجبر المناسب للمنحدرين من أصل أفريقي عن آلام الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

ونحن مقتنعون بأن القرار 314/75، الذي أضفى الطابع المؤسسي على المنتدى الدائم المعني بالمنحدرين من أصل أفريقي من أجل تحسين سلامة المنحدرين من أصل أفريقي ونوعية حياتهم وسبل عيشهم وليكون كذلك بمثابة هيئة استشارية لمجلس حقوق الإنسان، والمساعدة على حماية حقوق الإنسان للشعوب الأفريقية. وهو يتماشى تماماً مع إعلان وبرنامج عمل ديربان ويعيد التأكيد على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. ويعزز أهداف التنمية المستدامة.

وينبغي أن نحصل على بيانات مصنفة حتى تتضح لنا الصورة بقدر أكبر عن العنصرية النظمية وأسبابها وعواقبها وحتى نتمكن من رصد فعالية التدابير السياسية على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، تُشجَّع الدول الأعضاء على استخدام البيانات المصنفة المناسبة لضمان بلورة السياسات ورصدها على نحو أفضل لتستوعب الجميع. ولا بد من الإشارة إلى وجوب مساءلة مرتكبي العنصرية والتمييز العنصري. بيد أنه إلى جانب نهج إنفاذ القانون، فإن التعامل مع أسس هذا الاقتصاد الاجتماعي – السياسي للتمييز العنصري بطريقة كلية أمر حاسم للتوصل إلى حلول دائمة للحالة.

ولا بد من التعاون المتعدد الأطراف، باعتباره مسألة ذات أهمية عالمية، في التعامل مع المخاطر التي يشكلها التمييز العنصري وما يتصل به من تعصب. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في سبل مبتكرة لتدمير الأسس الهيكلية للعنصرية والتمييز العنصري وغير ذلك من أشكال التعصب ذات الصلة والتي ثبت أنها تشكل عقبات تحول دون تمتع المنحدرين من أصل أفريقي بحقوق الإنسان.

ختاماً، إن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي أكثر من مجرد يوم لإحياء الذكرى؛ إنه دعوة إلى العمل. إنه يحفزنا على مواجهة ماضينا والتعلم منه وبناء مستقبل يرتكز على الاحترام والكرامة والمساواة. ويكتسي التعاون بين الدول

الأعضاء والأمم المتحدة أهمية بالغة. وتعرب نيجيريا عن استعدادها للعمل مع الجميع في هذا الصدد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم في جلسة اليوم التذكارية. بذلك، تكون الجمعية قد اختتمت جلستها التذكارية للاحتفال باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا الرق وتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 118 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البند 14 من جدول الأعمال (*تابع*)

ثقافة السلام

مشروع قرار (A/78/L.53)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن نشرع في البت في مشروع القرار، أود تذكير الأعضاء بأن الجمعية ستعقد مناقشة بشأن هذا البند في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام لعرض مشروع القرار A/78/L.53.

السيد هوانغ جيانغ دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن بلغاريا والسلفادور وكينيا وجامايكا ولكسمبرغ وفييت نام، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/78/L.53 الذي تعلن الجمعية العامة بموجبه يوم 11 حزيران/يونيه يوماً دولياً للعب يحتفَل به كل عام.

اللعب ليس مجرد نشاط ترفيهي، بل هو عنصر حيوي من عناصر التنمية البشرية في جميع الأعمار ويساهم في النمو الكلي للأفراد في المجالات المعرفية، والاجتماعية والعاطفية والجسدية. إنه بمثابة لغة عالمية تتجاوز الحواجز العمرية والثقافية والاجتماعية بتجسيده جوهر الاستكشاف وحل المشكلات، والشعور بالمسؤولية والتعلم والتواصل. ويحفز اللعب نمو الدماغ ويعزز المهارات الاجتماعية ويساعد على ضبط العواطف ويعزز الصحة واللياقة البدنيتين. ويعزز المرونة والإبداع والابتكار لدى الأفراد. ويساعد اللعب الأطفال بوجه خاص على بناء العلاقات وفرض السيطرة والتغلب على الصدمات وحل المشكلات. ويساعد الأطفال على تطوير المهارات المعرفية والجسدية والإبداعية والاجتماعية والعاطفية التي يحتاجون إليها للنجاح في عالم سريع التغير.

ويؤدي تقييد فرص اللعب مباشرة إلى إعاقة رفاه الطفل ونموه. ويُعترف في البيئات التعليمية بالتعلم القائم على اللعب باعتباره نهجا فعالا لإشراك الطلاب بنشاط في عملية التعلم. ويساعد على جعل التعلّم أكثر متعة وأهمية ومن ثم على تعزيز الدافع وترسيخ المعلومات. علاوة على ذلك، يعتبر اللعب ذا تأثير إيجابي على تعزيز التسامح والقدرة على الصمود وتيسير الاندماج الاجتماعي ومنع نشوب النزاعات وبناء السلام.

واعترافاً بذلك، تنص المادة 31 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على أن اللعب حق أساسي لكل طفل. ولذلك، سيشكل إعلان يوم 11 حزيران/يونيه يوماً دولياً للعب علامة فارقة في جهودنا الرامية إلى الحفاظ على اللعب وتعزيزه وإعطائه الأولوية حتى يتمكن جميع الناس، وخاصة الأطفال، من جني ثماره وتحقيق النجاح بإطلاق العنان لإمكاناتهم الكاملة. ويحدونا الأمل في أن يعترف بدور الأسر والمجتمعات المحلية في الدعوة إلى التعلم باللعب ودعم البرامج القائمة على اللعب.

وتلتزم الدول الأعضاء من خلال هذا الإعلان بالتوعية العالمية وتحفيز العمل السياسي وتشجيع السياسات والأحكام الداعمة للابتكار واللعب، مع التأكيد على الأهمية الشاملة للعب طيلة حياة الإنسان. وسيسهم أيضا في تحقيق التزاماتنا الدولية مثل خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

باسم الأعضاء في المجموعة الأساسية، أود أن أعرب عن خالص امتناني لجميع الوفود على مقترحاتها البناءة والقيمة ومرونتها. ونتطلع إلى العمل مع اليونيسف واليونسكو وجميع أصحاب المصلحة

المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص، للاحتفال بهذا اليوم بطريقة هادفة.

وأود أن أشيد بجميع الدول التي شاركت في تقديم مشروع القرار قيد النظر وأدعو الدول الأخرى إلى الانضمام إلى هذه المبادرة بالمشاركة في تقديمه. ويشرفني بالمثل أن أعول على تأييد الجمعية بالإجماع حتى يتسنى اعتماد مشروع القرار A/78/L.53 بتوافق الآراء. وباعتماد مشروع القرار، يراودنا اعتقاد قوي بأن إعلان يوم دولي للعب سيكون بمثابة تذكير سنوي بالضرورة الملحة لضمان اللعب وتعزيزه في جميع الأعمار. ومن الآن فصاعداً، سيوفر يوم 11 حزيران/يونيه من كل عام منصة للدعوة إلى تبني سياسات وممارسات تعزز الوعي بالفوائد البالغة الأهمية للعب من أجل الإبداع والتعلم والصحة البدنية والرفاه العاطفي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.53.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، بالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في القائمة التي ترد في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضاً إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.53 وهي: الأردن، أرمينيا، إسبانيا، إستونيا، إسواتيني، إكوادور، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، أوروغواي، أوغندا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بالاو، البحرين، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بليز، بنغلاديش، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، تايلند، تركيا، ترينيداد وتوباغو، تشاد، تشيكيا، تونس، تيمور – ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر البهاما، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، رومانيا، زامبيا، ساموا، سان مارينو، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سورينام، السويد، شيلي، صربيا، الصومال، الصين، طاجيكستان، عمان، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، غينيا الاستوائية، غينيا – بيساو، فانواتو، فرنسا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فنلندا، فيجي، قبرص، قطر، قيرغيزستان، كابو فيردي، كازاخستان، الكاميرون، كرواتيا، كمبوديا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كيريباس، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ليسوتو، مالطة، مصر، المغرب، مقدونيا الشمالية، ملاوي، ملديف، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، موريشيوس، موزامبيق، موناكو، ميانمار، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان واليونان.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.53 المعنون "اليوم الدّولي للّعب".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/78/L.53؟

اعتُمد مشروع *القرار A/78/L.53* (القرار 268/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 14 من جدول الأعمال.

البند 125 من جدول الأعمال (*تابع*)

الصحة العالمية والسياسة الخارجية

مشروع القرار (A/78/L.50) **ومشروع التعديل** (A/78/L.55)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع التعديل A/78/L.55.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قدم الاتحاد الروسي مشروع التعديل A/78/L.55 الذي يعترض على استخدام كلمة "أزمة" فيما يتعلق بمقاومة مضادات الميكروبات. وقد أُجريت المزيد من المشاورات بهدف التوصل إلى صيغة توفيقية. وأفهم أن ذلك سيُعلَن عنه في وقت لاحق اليوم.

في هذا الصدد، يسحب الاتحاد الروسي مشروع التعديل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء وكذلك لضمان وضع جدول أعمال موحد بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أجري تنقيحاً شفوياً على مشروع القرار A/78/L.50، على نحو ما أعلنه الميسران المشاركان يوم أمس من أجل التوصل إلى نتيجة توافقية، كالآتي:

في الفقرة 4 (ب) من المنطوق المعنونة "حلقة النقاش 1"، يُستعاض عن عبارة "الأزمة الملحة التي تشكلها مقاومة مضادات الميكروبات" بعبارة "التصدي للخطر العالمي الملح الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات". وعليه، سيكون النص المنقح على النحو التالي:

"حلقة النقاش 1: التصدي للخطر العالمي الملح الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات في كل من المجال البشري والحيواني والنباتي والبيئي من خلال الإنصاف وإمكانية الوصول والتوعية والابتكار".

وبناء على ذلك، سحب ممثل الاتحاد الروسي مشروع التعديل A/78/L.55، كما سمع الأعضاء للتو.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً.

وأعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة دي ميراندا (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلمت بالإنكليزية*): سأدلي أولاً ببيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية فيما يتعلق بمشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً. وسيلي هذا البيان الشفوي بيان شفوي عن الآثار المترتبة على مشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً، فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات.

ويدلى بهذا البيان الشفوي في سياق المادة 153 من النظام الداخلي للجمعية العامة، وسيوزع أيضاً على الدول الأعضاء. بموجب أحكام الفقرات 1 و 4 و 13 من منطوق مشروع القرار، إن الجمعية العامة

"تقرر أن يعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي سيدعو إليه رئيس الجمعية العامة لمدة يوم واحد في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يوم 26 أيلول/سبتمبر 2024 خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها التاسعة والسبعين، من الساعة 10/00 إلى الساعة 18/00، وسيتألف من جزء افتتاحي، وجزء عام يخصص للمناقشة العامة، وحلقتي نقاش لأصحاب المصلحة المتعددين، وجزء ختامي مختصر؛

"تقرر أن تكون الترتيبات التنظيمية لحلقتي نقاش أصحاب المصلحة المتعددين على النحو التالي:

(أ) تعقد حلقتا نقاش أصحاب المصلحة المتعددين بالتوازي مع الجزء العام، إحداهما من الساعة 11/00 إلى الساعة 13/00 والأخرى من الساعة 15/00 إلى الساعة 17/00؛

(ب) تتناول حلقتا نقاش أصحاب المصلحة المتعددين الموضوعين التاليين:

حلقة النقاش 1: التصدي للخطر العالمي الملح الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات في كل من المجال البشري والحيواني والنباتي والبيئي من خلال الإنصاف وإمكانية الوصول والتوعية والابتكار؛

حلقة النقاش 2: معالجة مسائل الصحة البشرية والصحة الحيوانية ونظم الأغذية الزراعية وحماية البيئة للتصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، من خلال المراقبة وبناء القدرات والموارد المستدامة والتمويل والاستثمار؛

(ج) يرأس كل حلقة من حلقتي نقاش أصحاب المصلحة المتعددين ممثلان، أحدهما من بلد متقدم النمو والآخر من بلد نام، يعينهما رئيس الجمعية العامة من بين رؤساء الدول أو الحكومات الذين يحضرون الاجتماع الرفيع المستوى، بالتشاور

مع الدول الأعضاء، مع مراعاة التوازن بين الجنسين ومستوى التنمية والتمثيل الجغرافي؛

(د) يجوز لرئيس الجمعية العامة أن يدعو برلمانيين، وحكومات محلية، ورؤساء كيانات ذات صلة من كيانات الأمم المتحدة أو ممثلين رفيعي المستوى لها، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، والمؤسسات المالية الدولية، والشركاء في التنمية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، والرابطات الطبية والعلمية، والشعوب الأصلية، والمنظمات الممثلة للأشخاص المتضررين من مقاومة مضادات الميكروبات، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمنظمات الأهلية لإلقاء كلمات في حلقتي النقاش، مع مراعاة التوازن بين الجنسين ومستوى التنمية والتمثيل الجغرافي وتمثيل الشباب والمسنين؛

”تقرر أن تُبث وقائع الاجتماع الرفيع المستوى وجلسة التحاور بين أصحاب المصلحة المتعددين على شبكة الإنترنت، وتشجع رئيس الجمعية العامة، والأمين العام، والمدير العام لمنظمة الصحة العالمية، والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمديرة العامة للمنظمة العالمية لصحة الحيوان على التعريف بأكثر قدر ممكن بالاجتماع الرفيع المستوى، من خلال جميع المنابر الإعلامية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات ذات الصلة.“

وفي حال اعتماد الجمعية العامة مشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً، ورغم أن ذلك سيمثل إضافة إلى عبء عمل إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بالاجتماعات، سيُبذل كل جهد ممكن لتلبية الاحتياجات في حدود قدراتهما، ولن تترتب على ذلك آثار في الميزانية البرنامجية لعام 2024. في هذا الصدد، تود الأمانة العامة إبلاغ الجمعية العامة بأن قدرتها على تنفيذ الولاية الجديدة ستتوقف على توافر موارد نقدية كافية.

سأقرأ الآن البيان الشفوي عن الآثار المترتبة على مشروع المقرر A/78/L.50 فيما يتعلق بالجدول الزمني للاجتماعات.

يُدلى بالبيان التالي عملاً بالفقرة 20 من القرار 335/77 المؤرخ 1 أيلول/سبتمبر 2023، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمانة العامة أن توجه انتباه الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية إلى تداخل اجتماعات الجمعية الرفيعة المستوى قبل اتخاذ إجراء بشأن المقترحات التي تصدر تكليفاً بعقد اجتماعات للجمعية العامة في مواعيد محددة.

وستقرر الجمعية العامة، بموجب أحكام الفقرة 1 من منطوق مشروع القرار المعروض عليها، عقد اجتماع رفيع المستوى لمدة يوم واحد بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، على أن يعقده رئيس الجمعية العامة يوم الخميس 26 أيلول/سبتمبر 2024. وسوف يتداخل هذا الاجتماع مع الاجتماعات المقررة للجمعية العامة. وستعقد الجمعية العامة يوم الخميس، 26 أيلول/سبتمبر 2024، اليوم الثالث من المناقشة العامة في دورتها التاسعة والسبعين من الساعة 09/00 إلى الساعة 21/00، وكذلك الاجتماع العام الرفيع المستوى للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.50، المعنون ”الاجتماع الرفيع المستوى الذي دعا إليه رئيس الجمعية العامة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات: نطاقه وطرائقه وشكله وتنظيمه“، بصيغته المنقحة شفوياً.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.50، بصيغته المنقحة شفوياً؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.50 بصيغته المنقحة شفوياً (القرار 269/78).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أعطي الكلمة لتعليل الموقف بعد اعتماد مشروع القرار، أود أن أذكّر الوفود بأن مدة التعليلات تقتصر على 10 دقائق وينبغي أن تقدمها الوفود من مقاعدها.

السيدة ميندوزا إلغويا (المكسيك) (*تكلمت بالإسبانية*): تنضم المكسيك إلى توافق الآراء اليوم وتقدر الجهود التي بذلها الممثلان الدائمان لمالطة وبربادوس كميسرين مشاركين في هذه العملية. كما نسلط الضوء على عملهما المهم والتزامهما حتى ساعات قبل هذا الاعتماد من أجل تحقيق توافق في الآراء بشأن نص الطرائق. غير أننا نشعر بالقلق إزاء انعدام الشفافية في اتفاق اللحظة الأخيرة، حيث لم يبلغ جميع المفاوضين إلا قبل أقل من 24 ساعة من اعتماده، الأمر الذي لم يسمح بالتشاور مع سلطاتنا في مدينة مكسيكو كما ينبغي.

إضافة إلى ذلك، رغم أننا نوافق على أن النص يركز على تنظيم الاجتماع، وليس على المضمون، كما طلبت المكسيك، لا يمكننا أن نتجاهل أهم قيد إجرائي يحدده بلدي وهو الإشارة إلى وجوب اعتماد الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى بتوافق الآراء.

لقد حافظت المكسيك، تاريخياً، على موقف ثابت فيما يتعلق بتوافق الآراء. فتوافق الآراء، بالنسبة لبلدي، طموح مستحب وليس غاية في حد ذاته أو هدفاً نهائياً. وكما ينص النظام الداخلي وميثاق الأمم المتحدة، يجب أن تُتخذ قرارات الجمعية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المصوتين. إن توافق الآراء لا يعني الإجماع. بل يعني الإرادة التي أعربت عنها أغلبية كبيرة من الأعضاء الحاضرين. ويمكن أن يعني توافق الآراء من الناحية العملية منح 193 دولة حق النقض، مما يحد من الطابع الديمقراطي لهذه الجمعية ويؤثر على العملية المتعلقة بمسائل مهمة مثل مكافحة الخطر الملح الذي تشكله مقاومة مضادات الميكروبات.

وبناء على ذلك، تعرب المكسيك عن أسفها لهذا القيد غير الضروري في القرار 269/78 الذي اتخذناه اليوم. بيد أن بلدي سيعمل بشكل استباقي للتوصل إلى نتيجة طموحة بغية تحقيق أثر إيجابي وعملي المنحى.

وتؤكد المكسيك من جديد التزامها بنجاح عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات من أجل تحقيق نتائج تتجاوز النص وتتصدى للتحديات الصحية العالمية الملحة. ومن واجبنا أن نلتزم بتهيئة مستقبل يشهد مزيداً من الصحة والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد دي مايشالك (بلجيكا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

نرحب باتخاذ القرار 269/78 المتعلق بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن مقاومة مضادات الميكروبات الذي عقده رئيس الجمعية العامة. ونشكر أيضاً بربادوس ومالطة على قيادتهما وجهودهما في محاولة التقريب بين المواقف.

منذ اكتشاف البنسلين لأول مرة في عام 1928، أحدثت الأدوية المضادة للميكروبات المنقذة للحياة ثورة في مجتمعنا واقتصادنا. والأمراض التي كانت فتاكة في السابق قد أصبحت أمراضاً اعتيادية لا تتطلب أكثر من علاج قصير. هذه الإنجازات معرضة للخطر الآن بسبب الاستخدام المفرط أو غير المناسب للأدوية المضادة للميكروبات، مما أدى إلى زيادة ظهور البكتيريا المقاومة وانتشارها. كما أن هناك تحديات هيكلية تحول دون الحصول على مثل هذه الأدوية المنقذة للحياة في أجزاء كثيرة من العالم.

إن هذه أزمة صحية عالمية. وإذا لم نتخذ إجراءات فعالة لعكس الاتجاهات الحالية، فإننا نواجه خطر العودة إلى عصر ما قبل المضادات الحيوية، مما يقوض بشكل خطير التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الاجتماع الرفيع المستوى الذي ينبغي أن يعزز إرادتنا السياسية لمعالجة هذه المسألة والتوصل إلى نتائج عملية المنحى تشمل أهدافاً قابلة للقياس.

ونأسف بشدة لأننا لم نتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إدخال نهج الصحة الواحدة في مواضيع حلقات النقاش. ومن بين

مشاكل الصحة العالمية، فإن مقاومة مضادات الميكروبات هي المشكلة التي تبين بشكل أوضح نهج الصحة الواحدة من خلال الآثار المترابطة الناجمة عن الإفراط في استخدام الأدوية المضادة للميكروبات في مجالات الزراعة وتربية الماشية والطب البشري. ويُعترف عالمياً بأهمية نهج الصحة الواحدة في التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات، وهي أساسية في استجابة الأمم المتحدة، وينبغي أن تكون في صميم مناقشاتنا. ونأسف أيضاً لأن بعض الوفود تفاوضت بنية سيئة ولم تعلن خطوطها الحمراء بشفافية خلال المشاورات غير الرسمية، مما أدى إلى عقبات غير ضرورية بعد انتهاء إجراء الموافقة الصامتة.

لكن، سيدي الرئيس، يمكنكم أن تطمئنوا إلى أن الاتحاد الأوروبي سيشارك بصورة بناءة في المفاوضات المتعلقة بالإعلان السياسي لهذا الاجتماع الرفيع المستوى المهم.

السيدة كاستونغواي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة باسم كندا وأستراليا ونيوزيلندا.

ونغتنم هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن دعمنا للاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، والإعراب عن خالص شكرنا للميسرين المشاركين، سعادة السفيرة فرازير ممثلة مالطة وسعادة السفير جاكمان ممثل بربادوس، ولخبرائهما على تيسيرهما اتخاذ هذا القرار بشأن الطرائق (القرار 269/78). ونحن واثقون بأن استمرار قيادتهم سيتيح لنا اعتماد إعلان سياسي عملي وطموح يتناسب مع الظروف الحالية.

وفي حين يسعدنا الانضمام إلى توافق الآراء بشأن هذا القرار، نود أن نشير إلى خيبة أملنا لعدم ورود إشارة أقوى إلى نهج الصحة الواحدة في الفقرة العاشرة من الديباجة. فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى نهج الصحة الواحدة لمكافحة مقاومة مضادات الميكروبات حيث إنه يعترف بالترابط بين صحة الإنسان والحيوان والبيئة. من خلال فهم كيفية تأثير استخدام مضادات الميكروبات في أحد القطاعات على القطاعات الأخرى من خلال النظم الإيكولوجية المشتركة ومسارات انتقال الميكروبات، يمكن تصميم التدخلات بشكل أفضل للحد من ظهور البكتيريا المقاومة وانتشارها. ويمكن أن يساعد تنفيذ استراتيجيات شاملة، مثل برامج الإشراف على مضادات الميكروبات ونظم الترصد وتحسين ممارسات الوقاية من العدوى ومكافحتها في المجالات البشري والحيواني والبيئي، في الحفاظ على فعالية الأدوية المضادة للميكروبات التي تشتد الحاجة إليها للأجيال القادمة.

وتشدد مجموعتنا على موقفها بأنه لا يمكن التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات بصورة كاملة إلا من خلال نهج قوي قائم على الصحة الواحدة، ونتطلع إلى رؤية صياغة تتناسب مع أهميته في الوثيقة الختامية. كما نؤكد من جديد التزامنا بالعمل البناء مع جميع الوفود خلال الصيف من أجل معالجة أولوياتنا الجماعية بشكل كامل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير شرحاً للموقف بعد اتخاذ القرار.

وأود أن أعرب عن خالص تقديري لسعادة السيد فرانسوا جاكمان، الممثل الدائم لبربادوس لدى الأمم المتحدة، وسعادة السيدة فانيسا فرازير، الممثلة الدائمة لمالطة لدى الأمم المتحدة، اللذين أدارا باقتدار وصبر المناقشات والمفاوضات المعقدة في المشاورات غير الرسمية بشأن القرار 269/78. وأنا على ثقة بأن أعضاء الجمعية يشاركونني الإعراب لهما عن خالص تقديرنا.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند 125 من جدول الأعمال.

رُفعت الجلسة الساعة 12/15.